

حماية الكرامة

تقرير مرحلي مقدم من الشخصيات البارزة

مانفريد نواك

١ . الإنجازات: المشاكل والتحديات: حقوق الإنسان في أزمة

(١)

نحن نعرف ما هي حقوق الإنسان، نعرف التزامات الدول وغيرها من حاملي ا التي يجب أن
وحماية وتحقيق نعرف أن حقوق الإنسان تنتهك بشكل منهجي، وتجاهل وعدم الوفاء بها في جميع
عايير العالمية من خلال معاهدات ملزمة قانوناً
الدول لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان الإنجازات الهامة خلال السنوات الستين الماضية. الفجوة بين
الكبيرة لحقوق الإنسان، والواقع المرير على وبين قانون حقوق الإنسا وتنفيذها، وبين الكلام المنمق
لحكومات وغياب الإرادة السياسية ستكون هي الرئيسية للوفاء بوعودها وتضييق هذه الفجوة هي
الرئيسي في عصرنا ه . نحن نعرف ما يجب القيام به لتمكين الناس في عالمنا المعولم في العيش
متحررين من العوز والتحرر من ونحن لدينا الموارد والقوى العالمية لتحقيق هذا الحلم.

(٢)

نفتقر إلى جدول أعمال واضح للعمل، والقيادة السياسية لوضع هذه المعرفة واستخدام هذه الموارد.
التزام الحكومات إلى اتخاذ إجراءات فعالة لحماية الناس في البلدان الأخرى التي تعاني من انتهاكات جسيمة
ومنهجية لحقوق الإنسان قد ضعفت منذ مطلع القرن العشرين.
في البلدان الغنية من أجل البلايين من البشر الذين يعانون من والفجوة بين الشمال
متكررة بين الشرق والغرب تمع الدولي نفسه الآن في أزمة حقيقية لحقوق الإنسان.

(٣)

عاما الماضية أن هناك الكثير مما يمكن تحقيقه، وفعلا قد تحقق، في تنفيذ
لإرادة السياسية المشتركة دائما واضحة. عندما تمت صياغة الإعلان العالمي، الكثير م
أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ والبحر الكاريبي لا تزال تعيش تحت الحكم الاستعماري والقمع.
الشعوب في تقرير مصيرها كثير من الشعوب في جميع أنحاء العالم على استقلالها وانضمت إلى الأمم
المتحدة كأعضاء متساوين. تم القضاء على الفاشية في الغربية، العنصري أفريقيا،
لديكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية والأنظمة الاستبدادية الشيوعية في أوروبا الشرقية،
والديكتاتوريات واحد في أفريقيا. بعد نهاية الحرب المجتمعين في عام
في مؤتمر فيينا على شمولية وعدم تجزئة والترابط بين جميع حقوق الإنسان
إعلان فيينا مع برنامج عمل شامل وافقت على إنشاء مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بوصفه

المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية لتسهيل تنفيذ برنامج عمل فيينا، والذي ما زال يشكل الأساس الرئيسي لأنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان.

(٤)

التاريخ، كان هناك اعتراف بأهمية حقوق الإنسان من أجل
لأمن الدوليين من
بوصفها عناصر مدنية أساسية عمليات المصممة حديثا لحفظ
الانتقالية مثل تلك التي أنشئت في كوسوفو وتيمور
الشرقية. في حالات الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان،
السابع من ميثاق
الجناية الدولية مخصصة ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. أدت هذه المحاكم إلى التعجيل بوضع الصيغة النهائية
روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عام . هذه وغيرها من المحاكم
الجناية يراليون وتيمور الشرقية وكمبوديا، هي المختصة للتعامل مع الانتهاكات الخطيرة
والمنهجية لحقوق الإنسان الجماعية والجرائم ضد الإنسانية

(٥)

أيضا مع خطاب التنمية. ، أعلنت الجمعية العامة الحق في التنمية باعتبارها
" من حقوق الإنسان غير وبموجبه يحق لكل إنسان وجميع الشعوب لها الحق في المشاركة والإسهام
في تحقيق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية السياسية، يمكن تحقيق فيها جميع
حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالكامل " () . انتقل تدريجياً
للتنمية في مجال الاقتصاد الكلي لمفهوم التنمية البشرية، وهو في الواقع سد لفجوة الموجودة بين التنمية الاقتصادية
القانونية ح . وبحلول نهاية القرن، يتم الأخذ في الاعتبار
المانحين الدوليين هدف التنمية.
توجت هذه العملية بالإجماع باعتماد إعلان الألفية للأمم المتحدة في
سلسلة من الأهداف المحددة زمنيا من أجل تحقيق حقوق الإنسان الأساسية
المتصلة بالغذاء والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين. الأهداف الإنمائية للألفية والقيم الأساسية التي
تها خلا رئيسيا في فلسفة التنمية: فإنها توفر الإطار لأدبيات التنمية والأساس المنطقي

توجيه أنشطة التنمية في العديد من الدول. ، فإن القوة المعيارية لأهداف الإنمائية ، على الرغم من ذلك لم يتم ترجمتها إلى أي تقدم ملموس في القضاء على الفقر وتحقيق حقوق الإنسان الأساسية.

(٦)

لا يزال الفقر أخطر تحدٍ أكثر من مليار شخص يعيشون في ظروف الفقر من ثلاثة مليارات شخص ف جميع الأهداف، مثل خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يومياً بة السكان الذين يعانون من الجوع و تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، كان لا بد من الوفاء بها بحلول عام . حين تم تحقيق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما في شرق وجنوب آسيا، نحن للأسف يجب أن ندرك أن أياً من هذه الأهداف العالمية الطموحة والأهداف يتم التوصل إليها فعلياً سنوات السبع المتبقية. في مواجهة التباطؤ الاقتصادي العالم هذه الأهداف أصبحت أقل إمكانية في تحقيقها .

() المتعلق بالحق في التنمية A/RES/41/128 ديسمبر

() تقرير أهداف الإنمائية للألفية لعام ' (الأمم المتحدة ، نيويورك ،) .

الأزمة الغذائية الأخيرة تدل بوضوح على أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في الزيادة بدلاً : السياسات المختلفة للدول، لا سيما سياسات استبدال الوقود الحيوي، كان لها أثر بالغ السلبية على () . ويصدق الشيء نفسه صول على التعليم والرعاية الصحية، والعدالة وغيرها من الخدمات اللازمة لتمكين الفقراء من انتشال أنفسهم من الفقر. ملية التحضر ونمو المدن العملاقة، ن الأحياء الفقيرة في تزايد سريع، انتشار فيروس نقص البشرية / الإيدز، والتدهور البيئي. الأفريقية هي في قلب هذه الأزمة الراهنة في مجال التنمية.



ب حرمانهم من الوصول إلى العدالة . التحديات الرئيسية الأخرى هي
بما في ذلك التوترات العرقية والدينية والتمييز المنهجي لأسباب مختلفة، والصراعات المسلحة والجريمة المنظمة
والإرهاب ومكافحة الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، النمو السكاني، والتحضّر، وتغير المناخ، والهجرة
خيرة في مجال العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك الطب الحيوي، وانتهاكات حقوق الإنسان الجهات الفاعلة
غير الحكومية تمثل تحديات جديدة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في المستقبل

٢. حماية الكرامة



ديباجة ميثاق الأمم المتحدة جعل وجود صلة واضحة بين حقو
"الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية و أهمية ، والمساواة في الحقوق بين الرجال
والنساء والأمم كبيرها وصغيرها". الرغم من هذا الارتباط يمكن أن يفسر على أنه
المنهجي لكرامة الإنسان خلال المحرقة النازية، فقد كانت و زالت ذات الصلة لتجارب الناس في جميع أنحاء العالم
نتيجة الاستعمار والعبودية والعنصرية. وأكد الإعلان على هذا في تأكيده على أن "
المتأصلة والحقوق المتساوية وغير القابلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية هو أساس الحرية والعدل والسلا
ينظر إليها على نطاق واسع أنها السمة الأساسية التي تميز الإنسان عن غيره
الفلاسفة هذه المطالبة لكرامة الإنسان وتفرد البشر في حرية الإرادة
الاختبار الأخلاقي والاستقلالية الفردية.



ن، وهو أمر طبيعي في جميع البشر، هو المبرر الأخلاقي والفلسفي للمساواة وحقوق الإنسان العالمية
بعض انتهاكات معينة فقط هناك
صحفي دفع غرامة لقيامه ، قد يشكل ه انتهاكاً لحيثه في التعبير، ولكنه ليس بالضرورة
يكون له أي تأثير على كرامته . ، وربما يتغير الوضع.
شكل آخر من أشكال التعذيب بهدف انتزاع اعتراف أو تغيير رأيها، يشكل هذا هجوماً على صميم كرامتها.
يحد هذا من إرادتها الحرة تقلالية وحرية الاختيار الأخلاقي، مما يجعلها عاجزة عن طريق الإذلال وتجريد
الإنسان من إنسانيته.

لعجز هو العبودية قانونياً الناس من قدرته
. الاتجار هو مظهر حديث من هذا. أظهرت " " ، هو
الموضوع الرئيسي للفقير. الفقراء الذين لا تحترم حقوقهم يعانون من انعدام
القدرة على تغيير وضعهم وانتشال أنفسهم من الفقر. دفع الناس إلى الفقر بشكل اعتداء ع
يفعله الرق أو التعذيب . ويصدق الشيء نفسه على التمييز. ر يجرمون من بعض الحقوق فقط لأنهم
عن غيرهم من البشر على أساس أصلهم العرقي أو اللون أو الجنس أو الدين أو السن أو التوجه الجنسي
الإعاقة الجسدية أو العقلية يجعلهم يشعرون بالعجز والإهانة .
يتفاقم مثل هذا الهجوم على كرامة الإنسان لممارسات المنهج تمييز تؤدي إلى العنصرية التطهير
العرقي، أو حتى الإبادة الجماعية، كما حدث خلال المحرقة النازية في البوسنة والهرسك ورو .

(١٠)

مفهوم الكرامة الإنسانية بوصفها سمة أساسية لبشر هو مفهوم عالمي. والواقع أن مفهوم الكرامة يتجاوز الاختلاف
، ويمكن العثور عليه في جميع الديانات الرئيسية . كما هو الحال مع الإعلان العالمي
معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق ، وجميع
الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان أنه على الرغم
. يستنتج من

بمثابة التبرير الأخلا

مفهوم الكرامة الإنسانية. التي تهدد كرامة الإنسان

والإبادة الجماعية والتطهير العرقي والرق والاتجار بالبشر، والتعذيب والاختفاء القسري وغيرها من أشكال
العنصرية وأشكال مماثلة من التمييز والاستعمار والاحتلال الأجنبي والسيطرة.
، والتجريد من الإنسانية هي الأبعاد الأساسية لمثل ه
عمال الحالي يهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة قضايا حقوق الإنسان

٣. المسؤولية المشتركة: نهج القرن الحادي والعشرين

(١١)

أعلنت الجمعية العامة "بوصفه معياراً لإنجاز لجميع
الشعوب وجميع الأمم على حد أن كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين هذا نصب أعينهم على الدوام،
خلال التعليم و من أجل تعزيز احترام هذه الحقوق والحريات، عن طريق التدابير الوطنية والدولية
الاعتراف العالمي بها ومراعاتها الفعلية...". " ي
حريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقّقاً". لمعاهدة

ينص على أن الالتزامات الدولية المباشرة يجب أن تحترم في المقام الأول بها وحماية . ويتطلب الالتزام بالاحترام من الدول أن تمتنع عن التدخل التعسفي أو غير

.....
() قرار بشأن الأثر السلبي الناجم عن تفاقم أزمة الغذاء العالمية بشأن إدراك الحق في الغذاء للجميع، قرار مؤتمر S / مايو () لجنة التمكين القانوني للفقراء، وضع قانون العمل للجميع: تقرير لجنة التمكين القانوني للفقراء، المجلد الأول. (الأمم المتحدة، نيويورك، () . ()
سبيل المثال، ما يلي من الآليات الرئيسية لحقوق الإنسان من جميع مناطق العالم: ديباجة الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته () من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان / ؛ وديباجة المادة
الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب / ؛ وديباجة المواد () () ()
() من الميثاق العربي لحقوق الإنسان / ؛ وديباجة الفصل الأول () من ميثاق
الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي عام ؛ اتفاقية مجلس أوروبا لحماية حقوق الإنسان وكرامة الكائن البشري
فيما يتعلق بتطبيق علم الأحياء / مع البروتوكولين الإضافيين لحظر الاستنساخ وزرع الأعضاء
() . على الرغم من الهندسة الوراثية والاستنساخ والممارسات المشابهة في مجال الطب الحيوي
قد تؤدي إلى عواقب ترتبط مباشرة بكرامة الإنسان، جدول الأعمال الحالي لا يمكنه معالجة هذه المشاكل.

.....
يقتضي من الدول أن تتخذ التدابير التشريعية والإدارية والقضائية والعملية اللازمة لضمان
ق المعنية تنفذ إلى أقصى حد ممكن، وبأن يتم منع الانتهاك . ويتطلب الالتزام بالحماية أن تتخذ الدول تدابير
إيجابية تهدف إلى منع والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أشخاص من القطاع الخاص.
التقليدي ي حقوق الإنسان قد انتهكت من قبل الجهات الفاعلة غير
الحكومية، ولكن بصرف النظر عن المسؤولية الفردية بموجب القانون الجنائي الدولي بتهمة ارتكاب جرائم حرب
جماعية وجرائم ضد الإنسانية تحميلهم مسؤولية مباشرة على الصعيد الدولي.

(١٢)

نهج قانون حقوق الإنسان التقليدي لم يعد يستجيب لتهديدات فعلية لحقوق الإنسان في العالم المعولم
والعشرين. هناك أسباب كثيرة وراء تزايد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية. سياسات
تحرير الاقتصاد والخصخصة أدت إلى تآكل السلطة الحكومية ومسؤولياتها وتولي مهام حكومية أساسية
الشركات التجارية الخاصة مجالات التعليم والخدمات الصحية، وإدارة المياه

الوطنية العالمية ميزانيات تفوق كثيرا تلك الدول
قوة وفاعلية بحيث أنه لم يعد من الممكن السيطرة عليها بشكل فعال من قبل السلطات الحكومية للدولة
في الدول التي تعمل فيها. النزاعات المسلحة الداخلية والجريمة المنظمة الوطنية العالمية
الحكومية على رأسها فريقيا، إلى ظاهرة الدول الضعيفة أو الفاشلة فيها حيث تمارس
العناصر الفاعلة غير الحكومية السلطة من دون أي مساءلة مباشرة عن انتهاكات حقوق الإ
المنظمات غير الحكومية الإقليمية المشد

للعناية ء السلام أو الإدارات الانتقالية وظائف حكومية من دون تأثير مباشر للمساءلة بموجب
القانون الدولي للمعاهدات. ويصدق الشيء نفسه لقوة العسكرية والمالية والاقتصادية التي تمارس بهذا
الترتيب جارة العالمية، ومنظمات غير الحكومية
أخرى مشابهة. يجب أن يبحث المجتمع الدولي عن سبل لجعل المؤسسات الدولية للمساءلة وفقا لمعايير

(١٣)

يجب أن ينتقل لمسؤولية صرية لدولة لنهج القرن الحادي والعشرين
المسؤولية. تقاسم المسؤولية ، أن الجهات الفاعلة غير الحكومية يمكن أن تكون
مسؤولية مباشرة عن الأعمال التي تنتهك حقوق الإنسا . الوطنية العالمية، على سبيل المثال
تنتهك معايير العمل الدولية، ، وعمليات الإخلاء القسري لسكان المحليين أو
تعسفي على أيدي قوات الأمن الخاص، ينبغي أن تكون مسؤولية مباشرة، ليس فقط بموجب
، ولكن أيضا في إطار المجالات الأخرى للقانون . ينبغي لها أن تتجنب
التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومات. ولكن المسؤولية تشمل أيضا الإجراءات الإيجابية
الرامية إلى الوفاء تدريجيا . الوطنية العالمية شارك في الأعمال التجارية
يث السكان المحليين يتضورون جوعا ويعيشون في ظل ظروف من الفقر المدقع، تقع على عاتقها مسؤولية معال
هذا الوضع. ويمكن القيام بذلك، على سبيل المثال، عن طريق مشاريع تنمية المجتمع في مجالات التعليم والرعاية
الصحية، أو إنتاج المواد الغذائية.

(١٤)

لم يعد كافياً على الحكومات الوطنية والمحلية لحماية
لأنها إما غير قادرة أو غير راغبة في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي يعاني سكانها بسبب تصرفات أو
سياسات كيانات خارجة عن إرادتهم. لمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات
غير الحكومية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال ووسائل الإعلام والجهات المانحة وهيئات المجتمع الأخرى
الحكومات الأجنبية وكذلك الأفراد، تتحمل مسؤولية مشتركة لإيجاد سبل فعالة لتيسير تنفيذ حقوق الإنسان للجميع.

نهج لعشرين هو ما

دولي تتحقق بمقتضاه جميع حقوق الإنسان تحقّقاً .
التدريجي لحقوق الإنسان عن
طريق المساعدة والتعاون الدوليين يشكل جزءاً من القانون الدولي للمعاهد ()
غاية
تردد في تفسير هذه الأحكام عل أنها التزامات قانونية لواجبات محددة تتحملها.
"مسؤولية الحماية" لسكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير
الإنسانية () . "حان الوقت لإنشاء مسؤولية دولي مماثلة لحماية البشر ضد هجمات أخرى على كرامتهم
رأسها الفقر المدقع والانتهاكات المستمرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤. التحرر من الفاقة: القضاء على الفقر

- الأهداف الإنمائية للألفية

(١٥)

اليوم من مليد يعيشون في ظروف من الفقر
غذاء كاف، والصحة، والتعليم والمأوى والملبس، والمياه، والعدالة، ودون حماية من التمييز والعنف والأخط
البيئية. أربعة بلايين نسمة ما يقرب من ثلثي سكان العالم الحاليين يحرّمون من فرصة لتحسين حياتهم والخلاص
لأنهم مستبعدون من سيادة القانون () . الفقر ليس مجرد مصير، هو الذي صنعه البشر، وأنه يمكن
القضاء عليها من قبل البشر. إلى حد بعيد الأكثر انتظاماً الأكثر انتهاكاً دراماتيكي لحقوق الإنسان الأساسية
لاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك في مجال الحقوق المدنية والسياسية.
يمكن استئصاله فقط عن طريق الإجراءات التي تتخذها الحكومات الوطنية في البلدان الفقيرة والتي يعيش فيها
القضاء على الفقر هو أبرز مثال لالتزامات حقوق الإنسان التي يمكن الاضطلاع بها وتنفيذها
إنها مسؤولية الأكثر إلحاحاً لنا جميعاً.

(١٦)

باعتباره الهدف الأسمى للتنمية الدولية
، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والجهات المانحة الثنائية.
ة الأشخاص الذين يعانون من الجوع، والذين يعيشون في ظل ظروف من الفقر المدقع
الأهداف الإنمائية للألفية رسمياً لألفية في .

.....
...
() ، على سبيل المثال، المادتان () لمعاهدة الدولي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية.

.....

.....

خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي قدمها (الألفية) . هذا التقرير " فسيح من الحرية "، قدم الأمين العام للأمم المتحدة سلسلة من التوصيات بعيدة المدى لرؤساء الدول والحكومات في كيفية الوصول هذا الهد ، مع الأخذ في الاعتبار الآراء بشأن التنمية المتفق عليها في ويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية في جوه أفريقيا) . جميع هذه التوصيات موجهة إلى كل مة والنامية والمجتمع الدولي ككل لها

أكثر من نصف الطريق . ولكن الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية للألفية ما زال

المحرز في تحقيق هذه الأهداف بعد ثماني سنوات هو مخيب للغاية: ففي حين أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في انخفاض في آسيا عموماً بين الأفريقية

في زيادة عدد الفقراء أكثر من مليون) .

(١٧)

على الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية تصاغ أهداف محددة زمنياً العديد من أبعاد الف في ذلك الجوع، ونقص التعليم والمرض يلعب دوراً رئيسياً في دعم وتخطيط التنمية والتأثير على تلبية الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام . ينبغي أن كل الأهداف الإنمائية للألفية في سياق حقوق الإنسان والالتزامات القانونية القائمة في الدول للتحقيق التدريجي لحق في الغذاء والتعليم والصحة وغيرها. ينبغي بذل الجهود المتزايدة لضمان أن الأهداف الإنمائية للألفية تتوافق بفاعلية لاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن يتم تعميم المساواة بين الجنسين الأولوية المهمشة يجب علينا تحويل هدف القضاء على الفقر من مجرد هدف تنمية طوعية

بلدان الفقيرة والغنية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي على حد سواء. وهذا الالتزام يجب أن يكون عل في القوانين الوطنية للدول ستوري أو عن طريق التشريع العادي من أجل أن المحاكم وغيرها من الأجهزة المحلية يمكنها تطبيق ودعم المعايير الدولية في الممارسة العملية.

- نهج يستند على حقوق الإنسان للحد من الفقر

(١٨)

طريقة واحدة لتحقيق هذا الهدف هو من خلال اعتماد النهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية والقضاء على الفقر. التوجيهات لنهج يستند على

لاستراتيجيات الحد من الفقر () . هذه المبادئ والتوجيهات ن منظور حقوق الإنسان، بأنها " القدرات الأساسية التغذية كافية، في العيش في صحة جيدة والمشاركة في عمليات صنع القرار وفي الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع ". ويعتبر إنكار معينة ند توفر شرطين. المعنية يجب أن القدرات التي تعتبر أساسية من مجتمع معين. ثانياً، السيطرة غير الكافية على الموارد الاقتصادية في السلسلة السببية التي تؤدي إلى توجيها الطريقة الأساسية يحدث بها التمكين () .

من خلال تقديم مفهوم سياسة سياق الحد من الفقر. قيم خلاقية معترف بها عالمياً الالتزامات القانونية الدولية معيارياً لصياغة وتنفيذ استراتيجيات والتوجيهات بادئ حقوق الإنسان ينبغي أن تبلغ عملية صياغة وتنفيذ رصد أي استراتيجية للحد من الفقر، وكذلك مضمون هذه الاستراتيجية.

(١٩)

والمكونات الرئيسية لهذه التوجيهات هي: تحديد الفقراء ومشاركة جميع استخدام إطار حقوق الإنسان الوطنية والدولية كأساس لاستراتيجية الحد من الفقر، والمساواة وعدم التمييز الدوليين. مضمون استراتيجية الحد من الفقر تتمثل في إدماج معايير محددة لحقوق قوق التي هي ذات أهمية خاصة في سياق الحد من الفقر: ، والصحة، والتعليم، والأمن الشخصي والخصوصية ، والحقوق والحريات السياسية.

- الوصول إلى العدالة وسيادة القانون

(٢٠)

طريقة أخرى لتمكين الفقراء من انتشال أنفسهم من الفقر هو نهج سيادة . في نهاية الحرب الباردة أهم الاستنتاجات جتماع كورنبا

أن حقوق الإنسان هي ساس للحرية والسلام والعدالة، التي تشكل بدورها سيادة القانون والديمقراطية. سيادة القانون لا عني مجرد الشرعية الرسمية كفل انتظام واتساق تحقيق وتطبيق النظام الديمقراطي، ولكن العدالة على أساس الاعتراف والقبول الكامل للقيمة عليا لشخصية الإنسان يكفلها المؤسسات التي تقدم إطاراً لتعبير على أكمل وجه (). منذ ذلك الحين، تم تطوير نهج سيادة القانون واليوم يُخبر تفهم المجتمع الدولي لتمكين الفقراء، ووفقاً لتقرير نشر مؤخراً بين القانوني للفقراء " الحادي والعشرين التمكين الق ربعة مليارات مهمش هو المفتاح لإطلاق الطاقات الحيوية اللازمة للقضاء ()". التهميش لأغلبية سكان العالم عديدة وتختلف من رئيسية :

() مشروع ألفية الأمم المتحدة، 'الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية' () () الأمين العام ' فسيح من الحرية: صوب تحقيق التنمية للجميع: تقرير الأمين العام' بمناسبة متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، وثيقة A/59/2005 . وما يليها. () الأمين العام 'الأهداف الإنمائية للألفية: إضافة لمذكرة المعلومات الأساسية المقدمة من الأمين العام عن : تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية' (نيويورك، () () المفوضية ' والتوجيهات لنهج حقوق الإنسان استراتيجية الحد ' (مفوضية حقوق جنيف، () () المفوضية، ' : اهيمي' () ، نيويورك، جنيف () . () وثيقة اجتماع كوبنها () () كوبنها () () . () لجنة التمكين ، الحاشية .

.....
يحرم سير، وأنهم يفتقرون إلى حقوق الملكية بصورة فعالة يعانون من ظروف العمل غير الآمنة، لأن أصحاب العمل في كثير من الأحيان ، وأنهم محرومون من الفرص الاقتصادية لأ ممتلكاتهم وأعمالهم غير معترف بها قانوناً. ، فإنها لا تستطيع الأسواق العالمية أو المحلية.

(٢١)

على أساس هذه النتائج مشاورات وطنية ف شاملة لتحقيق التمكين القانوني يشمل أربعة يجب أن في الجهود الوطنية والدولية حماية والفرص : ة وسيادة القانون، وحقوق الملكية وحقوق العمال و () .

من الناحية العملية، فإن اللجنة تشير إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن ي
بنك الدولي ومنظمة العمل الدولية مة الأغذية والزراعة
وطنات البشرية (UN-HABITAT)، لوضع خطة متماسكة متعددة الأطراف من أجل التمكين
. ينبغي أن ي جدول الأعمال أيضاً همة الأساسية للمنظمات الإقليمية
جتمع المدني والمنظمات المجتمعية، ومجتمع الأعمال والجمعيات الدينية المهنية. تعزيز
الديمقراطية أساسياً تمكين القانوني للقراء: ديمقراطية لا تشهد . نهج ا
استراتيجيات الحد من الف اللجنة إلى أنه "
عمال جديد يهدف إلى مكافحة الفقر يشمل الغالبية العظمى من سكان العالم في أنظمة الحقوق
والالتزامات التي أظهرت قدرتها على تعزيز الرخاء على مدى السنتين سنة الماضية () ."

- الوفاية من الفقر

(٢٢)

مع ما يقرب من ثلثي سكان العالم يعيشون في الفقر، والقضاء على الفقر بشكل واضح لا يمكن تحقيقه
القريب. في ضوء هذا، و نهج
العالم هو العمل على خلق التركيز على الوفاية من الفقر. يشير الوفاية من الفقر
إلى أن الفقر يمكن تجنبه باستخدام الموارد المتاحة بالفعل للدولة. سياسات الوفاية من الفقر يكون لها دور أساسي في
حماية انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي حص واستعراض ما يمكن عمله
لمنع والحد من الفقر من خلال استخدام جميع الموارد الوطنية المتاحة. وعلاوة على ذلك، هذه ليست مسؤولية تقع
على عاتق الحكومات الوطنية وحدها. ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يقبل بمسؤوليته حماية الانتهاكات
الجسيمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لإدارة الوفاية من الفقر. ينبغي
لديه الترتيبات والمؤسسات للكشف عن مكان ويتصرف في حالات من الانتهاكات الجسيمة للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٢٣)

كنتيجة طبيعية لهذا الالتزام من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي المسؤولين جزء من السكان يعانون
من الوفاية الفقر يجب أن يحاسبوا عليها. ، ينبغي تحويل المحاكم الوطنية
مطالبات ضحايا الفقر في الحالات التي فيها ا لمنع هذا لكنها فشلت في القيام بذلك.
يحدث هذا يجب أن تدمج الالتزامات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان في النظم القانونية المحلية، إما على
، أو عن طريق التشريع العادي. السوابق القضائية للمحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا ()
العليا في الهند () وضح دور قضائية يمكن أن تلعبه في تطوير النهج القائم على
حقوق الإنسان لمعالجة الفقر باعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان.

- الاقتصاد العالمي

(٢٤)

التاريخية بين التجارة والتمويل الدوليين و تأثيرها
ية الدولية، وسياسات المؤسسات المالية الدولية لم يعد من
الممكن تجاهلها. ة هي جزء واحد من اتساق السياسات: تشير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة
أن مختلف المؤسسات الدولية بمسئولية التمويل الدولي والتنمية والتجارة والسياسة الاجتماعية،
وجود آلية تنسيق كافي قد تم إنشاؤها بينها (). هذه المسألة يمكن معالجتها سواء على مستوى المؤسسات الدولية،
، من خلال الاستعراضات الوطنية العادية للأثار الاجتماعية الاقتصادية والمالية والسياسات
التجارية ().

(٢٥)

إدماج مبادئ حقوق الإنسان الدولية في التجارة الدولية والقوانين والاتفاقات المالية لديه القدرة على حد سواء
للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة على الفقراء والمساهمة في القضاء على الفقر. مسؤولية حماية حقوق الإنسان في
سياق ممارسات تجارة والسياسات يكمن ليس فقط مع الدول ولكن أيضا مع المؤسسات الدولية المعنية.

- الاقتصاد العالمي

(٢٦)

، وغالبا نتيجة للآثار السلبية للعولمة على الفقراء، شهدت الآونة الأخيرة زيادة في الهجرة نتيجة
. في هذا الصدد ن هناك مسؤولية على الدول ليس فقط على الفقر في جميع أنحاء
لتخفيف من آثار الفقر من خلال سياساتها في مجال الهجرة. ينبغي تنفيذ سياسات الهجرة
الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك مبادئ عدم التمييز ومراعاة الأصول القانونية
والضمانات الإجرائية، والتزام لضمان أن أولئك المعرضين لخطر الاضطهاد لا يعودوا. وحيث أن لهجرة له تأثير
على جميع البلدان على المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة في معالجة هذه القضية. ويرتبط ظاهرة الهجرة العالمية مسألة تزايد التحضر والعدد المتزايد من سكان الأحياء الفقيرة.
من المتوقع أن يرتفع
(). ويبين الاتجاهات الحالية أنه بحلول عام
من المتوقع أن يتضاعف سكان الأحياء الفقيرة في العالم ثلاث مرات من مستواه
مليار إلى مليار (). النهج القائم على حقوق الإنسان ينبغي أن يُطبق أيضا من قبل الدول في
صياغة سياسات لإدارة المشاكل في المناطق الحضرية.

.....
.....
() المرجع نفسه . - . قوق التجارية تتألف حقوق البيع العمل والبنية التحتية
() نفسه، . () ، على سبيل حكومة جمهورية جنوب أفريقيا
() . () ، على سبيل المثال، كابيلا هنجوراني من ولاية بيهار
() SCC . () اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، ' : توفير الفرص للجميع'
() . () () . () () المنظمة العمل الدولية، جنيف، فبراير () المرجع نفسه - . () UN-
HABITAT 'تعزيز السلامة والأمن الحضري: التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية ' (إبرشكان،
() () مين العام : تحقيق الأهداف الإنمائية
للألفية تقديمية من الأمين العام' (نيويورك، يوليو () .

.....

5. التحرر من الخوف: تعزيز الأمن البشري عن طريق منع العنف

- مصادر ومظاهر العنف

(٢٧)

الطفولة المبكرة حتى الشيخوخة لديهم رغبة عميقة الجذور في الحماية من العنف.
إذا كنا نعيش في مجتمع يكون فيه
بيعة أو من إخواننا من
تحت السيطرة تماماً.
للعنف من غيرهم. على سبيل المثال
النساء والأطفال هم أكثر ضحايا العنف المنزلي
؛ المسنين أو المعوقين أهدافاً أسهل
غيره؛ الأجانب والأشخاص المنتمين إلى أقليات سياسية أو عرقية أو جنسية ه
عن غيرهم من سائر المواطنين، والفقراء والمشردين هم أكثر عرضة للكوارث الطبيعية والبيئية من
الأغنياء؛ مجتمعات السكان الأصليين
مليارات الإخلاء القسري
مجموعات الأشخاص الذين يتعرضون للتمييز على أسس عرقية أو دينية يمكن أن تصبح أكثر سهولة ضحايا
الصراعات الداخلية المسلحة، والتطهير العرقي والإبادة الجماعية غالبية السكان، والمواطنين في الدول الضعيفة
والهشة هي في أكر الأحيان هدفا للجريمة المنظمة، والعدوان
الدولية والمحلية والاحتلال
والهيمنة الأجنبية المواطنين من الدول القوية.
سياسات شاملة لمكافحة التمييز
والحكم الديمقراطي وتدابير تهدف إلى توفير حماية خاصة للفئات الضعيد
سهم إسهاماً كبيراً في الوقاية من
العنف وتعزيز الأمن البشري.

(٢٨)

على الرغم من كونه واحد العنف ضد الأطفال، ربما ه
() . هذا العنف لا يزال غير مسجل وغير ، وأحيانا حت عنه
المجتمع تحت قناع الانضباط أو التقليد. عدم كفاية نظم العدالة والأمن وذرائع الخصوصية أو سلطة البالغين
تستخدم لحماية مرتكبي الجريمة

الصفات الشخصية للضحية والجاني إلى بيئاتهم الاجتماعية والثقافية
الطبيعية. التنمية الاقتصادية، والحالة الاجتماعية والعمر والجنس والمساواة بين الجنسين هي من بين عوامل كثيرة
ف قد تختلف وفقا لطبيعتها وشدتها
المدى الطويل والقصير غالبا ما تكون خطيرة وضارة.

(٢٩)

ر العنف والتهديدات للأمن البشري وارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، والجريمة العادية،
القمع الذي تمارسه الدولة، والتعذيب، والرق، والعنف المنزلي، كانت موجودة منذ وقت طويل. تلك التي لها طابع
ثر حادثة تشمل الإبادة الجماعية، وحالات الاختفاء القسري والتهديدات الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل.
هناك أيضا تهديدات للأمن البشري ظهر بطريقة هائلة : الجريمة
المنظمة بما فيها الاتجار بالبشر والرق والممارسات مماثلة، والإرهاب العالمي، والكوارث من صنع الإنسان، مثل
تلك المنبثقة عن محطات الطاقة النووية والتغير المناخي. التهديدات الرئيسية للأمن ال
سلحة الدولية والداخلية بوجه خاص، هي في صميم جدول الأعمال الأمني التقليدي للأمم المتحدة.
أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان يحدث في زمن الحرب، ومنع الصراعات الدولية والداخلية والسيطرة على
ية والبيولوجية والكيميائية، يجب أن تصبح جزءاً
. مصادر أخرى من العنف، مثل القمع الذي تمارسه الدولة، والتعذيب والاسترقاق والإبادة الجماعية
والعنصرية والاستعمار وحالات الاختفاء القسري تقليدياً
التهديدات الصادرة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، وخاصة الجريمة المنظمة والتخريب والإرهاب والعنف
أنها
الدولي لحماية الضحايا ضد مثل هذه الأنواع من ال . أخيراً، هناك تهديدات للأمن البشري والتي هي ذات طابع
، يمكن مكافحتها من خلال إجراءات عالمية، مثل ارتفاع مستوى مياه البحر الناجم عن
وتغير المناخ. بغض النظر عن طبيعة هذه التهديد لضرورة أن علينا مكافحتها وقائدي
طريق التصدي للأسباب الجذرية مع نظم فعالة للإنذار المبكر، واستراتيجيات العمل في وقت مبكر والاستفادة من
مجموعة كاملة من الأدوات المتاحة كجزء من الأمن والتنمية
نركز على بعض التهديدات الرئيسية للأمن الإنسان

- الصراعات المسلحة واسلحة الدمار الشامل

(٣٠)

لأن حقوق الإنسان تنتهك بشكل خطير خلال النزاعات المسلحة، والداخلية والصراعات المسلحة، أمر ضروري لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وقد بذلت جهود في السنوات الأخيرة لحماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة في سياق أو بعد انتهاء الصراع المسلح الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل ا ، وعلى المبادئ التوجيهية بشأن التشرذ الداخلي. مساواة يكون لها دور في منع نشوب وانتهاكات حقوق الإنسان تشكل بحد ذاتها بعض الأسباب الجذرية لل . على سبيل المثال، العنصرية والقومية وكراهية الأجانب والتعصب الديني، وكثيرا ما تؤدي إلى التوترات العرقية والدينية التي يمكن بسهولة أن تتصاعد . المعاهدة الدولي بالحقوق المدنية والسياسية، الأطراف بأن تحظر بالقانون أية دعاية للحرب وأية دعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو . هذا الحكم المهم الوقائي قد تعرض لانتقادات وتحفظات لتدخل لا مبرر له من حرية التعبير. هذا الانتقاد هو سوء تصور أدى إلى عدم وجود الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة جنائية ضد الأفراد والجماعات التي تحرض على العنف العنصري أو الديني. م من أن حرية التعبير هي حق مهم اوية في الحكم الديمقراطي، أنها تحمل معها واجبات ومسؤوليات خاصة ويمكن أن تخضع لبعض القيود ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو حقوق وسمعة الآخرين.

.....
....
() باولو سيرجيو بينيرو ' ير العالمي حول العنف ضد الأطفال: الأمين العام للأمم المتحدة دراسة عن ' (الأمم المتحدة، جنيف) .

.....
وقد أظهرت التجارب الأخيرة على الحاجة إلى التوصل إلى فهم أفضل لمبدأ التسامح والحاجة إلى إثبات الحساسية الدينية في ما يتعلق بهذا الحق. اهتمامات المجتمع الدولي الذي أ ب عنه في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من ت تعكس هذا التوتر، مع الاعتراف في الوقت نفسه لمساهمة في ممارسة الحق في حرية التعبير يمكن أن عصب وتعزيز احترام استخدام الذي يضع هذا الحق لأغراض تتنافى مع احترام القيم الإنسانية والمساواة وعدم التمييز واحترام الآخرين والتسامح () .

(٣١)

، التجربة تدل على أن الحكم الديمقراطي القائم على حكم القانون وحقوق الإنسان وحماية الأقليات واحدة ، الحكومات الديمقراطية ما تتخلص من قدرات وطنية فعالة لإدارة الصراع دون اللجوء إلى وسائل العنف لقمع المعارضة وحركات الأقليات. هي مكافحة الفقر والإقصاء والتمييز، ومراقبة بيع وحيازة الأسلحة وجهود الوساطة

(٣٢)

سواء الدولية أو الداخلية، حقوق الإنسان ما زالت سارية جنباً
الحكومة التزامات معينة وفقاً المنصوص عليها في المعاهدات الدولي
. وليس صحيح أن يطبق

يستعاض ٤

(٣٣)

متزايد الأهمية لتحقيق السلام المستدام. السلام لا يمكن تحقيقه
لحة بين الأطراف المختلفة للصراع، وبين الضحايا ومرتكبي أعمال العنف وجرائم الحرب
والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. العدالة التصالحية، والتي بدورها يجب
لحقيقة من قبل جميع الأطراف.
المسلحة تقف في طريق تحقيق السلام المستدام. الشائع بأن انتهاكات حقوق الإنسان
خلال النزاعات المسلحة يشكل عقبة أمام مفاوضات السلام بدلاً من أن يكون عنصراً ضرورياً
يعتبر رأي قصير .

(٣٤)

بالإضافة إلى المساهمة في التعامل مع الماضي وعلى حق الضحايا في معرفة الحقيقة حول الانتهاكات السابقة
حقوق الإنسان والديمقراطية تشكل أيضاً عناصر أساسية مدنية لعمليات بناء السلام الـ
والمنظمات الإقليمية المعنية. من المهم بشكل خاص
، والهياكل الديمقراطية الفعالة بما في ذلك الانتخابات الحرة والنزيهة،
وحرية الإعلام جيد ، بما في ذلك القضاة المستقلين و الهيئات المهنية
لسجون إنسانية. ، الهياكل غير القضائية من أجل تعزيز وتنفيذ

المظالم ولجان الحقيقة

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

يمكن إنشاءها

(٣٥)

أخيراً، (النوية والبيولوجية والكيميائية) فضلا عن الألغام الأرضية والقنابل العنقودية التي تهددات موجهة ليس فقط ولكن أيضاً وتجريب والتجارة وانتشار هذه سيما في انتهاك لمعاهدات الدولية، والتي تشكل تهديدا خطيرا للحق في الحياة والسلامة الجسدية للعديد الملايين من البشر الذين من المحتمل أن تتأثر بها.

- العنصريه والإبادة الجماعية وجرائم الحرب، والتطهير العرقي والجرائم المرتكبه ضد الإنسانية

(٣٦)

الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية والاحتجاز التعسفي والتعذيب والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الخطير ء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي السكان المدنيين، تشكل أخطر انتهاكات لحقوق الإنسان. التحريض على الكراهية العنصرية والدينية والتمييز تعتبر إهانة رتكاب هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

(٣٧)

المحكمة الجنائية الدولية و الدولية تلعب دوراً هاماً في ردع ارتكاب الإبادة الجماعية جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب يم مرتكبيها إلى العدالة. ، فإن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية كمؤسسة عالمية مستقلة من الحكومات الوطنية هو خطوة كبيرة إلى الأمام في تطبيق العدالة الجنائية وإنشاء المساءلة عن أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي. هذه المحاكم والهيئات القضائية يجب أن الدعم السياسي والمالي من جانب المجتمع الدولي.

(٣٨)

قرار اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة () مفهوم "مسؤولية الحماية" فيما يتعلق بهذه الجرائم. مفهوم أيده فيما بعد كل من الجمعية العامة ومجلس ()، حيث ي ركائز هي: حماية سكانها من هذه الجرائم تمع الدولي لمساعدة الدول في الوفاء بهذه الالتزامات من خلال اتخاذ خطوات وقائية في وقت مبكر، ومسؤولية

، بما في ذلك تدابير التنفيذ التي أذن بها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق ، من أجل حماية السكان ضد هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان المعنية غير قادرة أو غير راغبة في توفير الحماية الكافية لهم.

(٣٩)

"مسؤولية الحماية" هو مهمة هامة جديدة لـ
جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان لم شؤون الدولة الداخلية. ولكن مجلس الأمن لا يزال عليه أن يثبت أنه يعيش هذه المهمة الجديدة والمسؤولية داخل هيكله الحالي مع الدول الخمس دائمة العضوية التي لها حق

() 'تقرير المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،
' وثيقة الأمم المتحدة. A/CONF.189/12 - () .
ية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، 'مسؤولية الحماية: تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول' ()
بحوث التنمية الدولية، أوتوا () . () 24 A/RES/60/1 (S/RES/1674 2006)
أبريل .

(٤٠)

بالإضافة إلى الإرادة السياسية اللازمة من حكومات الدول
الخمس الدائمين في مجلس لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل التنفيذ الكامل لمفهوم "مسؤولية
الحماية". على وجه ينبغي للأمم المتحدة تعزيز آليات الإنذار المبكر عن طريق الاندماج الكامل لـ
يشمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان
' ، ينبغي تضع قدراتها
العسكرية الاحتياطية لانتشار السريع بوصفها آلية

- الإرهاب ومكافحة الإرهاب

(٤١)

رهاب العالمي يشكل واحداً من أخطر التهديدات العالمية لأمن الإنسان وعلى حق البشر في العيش .
الهجمات الإرهابية التي تهدف إلى إزهاق الأرواح أو أضرار بدنية خطيرة للمدنيين بهدف ترويع مجموعة
سكانية أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام بأي () يشوه سمعة

العالمي والدولي وسيادة القانون نها تنتهك المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. ما يكون الضحايا من البشر الذين لا علاقة لهم غرض سياسي وراء الهجوم الإرهابي هم الذين انتهكت وهددت حقوقهم وكرامتهم. الإرهاب العالمي هو رمزاً للزيادة في السنوات الأخيرة في انتهاكات حقوق الإنسان والتهديدات للسلم والأمن نبثقة من اللاعبين غير الحكوميين: الجهات الفاعلة غير الحكومية هي غالباً عن الهجمات الارهابية.

(٤٢)

الإرهاب،
الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة العالمية.
يعالجوا
الجمعية العامة
الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب مع خطة العمل ()
اذ تدابير
ظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب
حل لفترات طويلة، والفقر،
والتمييز، والاستبعاد السياسي والتهميش الاجتماعي والاقتصادي
الرشيد، وسيادة
فعل على الهجمات المروعة
ومازالت تحافظ على استراتيجية مكافحة الإرهاب في معالجة الأسباب الحقيقية للإرهاب العالمي.
في حين أن خطة العمل تتحدث عن تعزيز الحوار والتسامح والتفاهم بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان وتعزيز ثقافة السلام والعدالة والتنمية البشرية، وضمان التحقيق السريع والكامل للأهداف الإنمائية للألفية من خلال القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة والرخاء الشامل للجميع، وهذا الكلام المنمق في تناقض مع الطريقة التي بها الدول في الممارسة العملية. لم يتم حل
حقيقي قائم على التسامح والتفاهم المتبادل
في إعلان الألفية
استبداله
هاب من قبل الوسائل العسكرية
ما شابه ذلك
الأمنية التي تهيمن عليها.

(٤٣)

ويصدق الشيء نفسه على دور حقوق الإنسان وسيادة القانون في مكافحة الإرهاب. في حين أن تقرر الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب " تدابير " الإرهاب وحماية حقوق الإنسان هدفاً يتعارضان، بل متكاملان ويعزز بعضها
على أي تدبير خذ لمكافحة الإرهاب يجب
الإنسان الدولي واللاجئين الإنساني ()، في الممارسة العملية
الأمنية التي تهيمن استراتيجية مكافحة الإرهاب بشكل خطير إلى تفويض المبادئ الأساسية لسيادة القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان. هذه الاستراتيجية هي الحق في الحرية ا خصية والنزاهة والمساواة في الوصول إلى العدالة، والخصوصية، وعلى رأسها الحق في عدم التعرض للتعذيب والاختفاء القسري. كرية للقتال " الإرهاب"، عن طريق

التحفظ الإرهابيين المشتبه بهم في أماكن اعتقال سرية، ويضعهم خارج نطاق حماية سيادة القانون وحقوق الإنسان الدولية، والحكومات في حقيقة الأمر في أيدي الإرهابيين. ولقد حان الوقت لإجراء تغيير أساسي في هذا الاستراتيجية يهيمن عليها الأمن على محمل الجد ما قاله الأمين العام التي أعرب عنها في تقريره " سيح من الحرية " () : "إن الإرهابيين لا يخضعون لمساءلة أحد. ، من ناحية يجب ألا نغفل عن مسؤوليتنا أمام المواطنين في جميع أنحاء . في كفاحنا ضد الإرهاب، يجب علينا أن سهل تحقيق أحد أهداف رهابية. تخلي عن الوازع الأخلاقي شأنه أن يثير التوتر والكراهية وانعدام الثقة الحكومات على وجه التحديد المعرضين للتجنيد من قبل الإرهابيين) " .

- الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر

(٤٤)

مع الزيادة الكبيرة في معدلات الجريمة المنظمة عبر ثقت الصلات بين منع الجريمة تبة وبرنامج حقوق الإنسان التابع . أمثلة نموذجية لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وكرامة الإنسان التي ترتكبها الجماعات الإجرامية التي يتعين معالجتها من منظور العدالة الجنائية، ومنظور حقوق الإنسان، التهريب غير المشروع للاجئين والعمال المهاجرين، فضلا والعبودية والعمل المنزلي القسري، وفي المواد الإباحية والممارسات الشبيهة بالرق. الاتجار في البشر هي واحدة من أكثر الظواهر انتشارا للجريمة المنظمة عبر شكل هجوماً جوهر الكرامة الإنسانية لضحايا لأطفال بحثا عن حياة أفضل في الخارج كوسيلة لانتشال أنفسهم من الفقر.

(٤٥)

المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر ، الذي يجمع بين نهج العدالة الجنائية الموجهة ضد مع نهج حقوق الإنسان وحمايتها ومساعدة ضحايا الاتجار. الاهتمام الرئيسي ورغبة ضحايا الاتجار هو الشعور بالأمان وتمكينه من العيش دون خوف أو لم تعالج معالجة كافية.

.....
.....

() وثيقة الأمم المتحدة. A/59/2005 21

عتماد تعريف متفق عليه عالمياً للإرهاب. () قرار الجمعية العامة /

. هذه الاستراتيجية تقوم على أساس تقرير الأمين العام مايو

مواجهة الإرهاب: توصيات الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وثيقة الأمم المتحدة. A/60/825 27 أبريل

() ، على سبيل المثال (S/RES/1456 (2003

يناير

/ المؤرخ في فبراير /

A/RES/59/191

، والهيئة العليا للإغاثة. / () وثيقة الأمم المتحدة. A/59/2005 21

على الرغم من أن البروتوكول يعترف بأن الفقر والتخلف وانعدام تكافؤ ل أهم العوامل التي تجعل

()، فإنها مع ذلك تركز التعاون بين البلدان بشأن

عودة الضحايا إلى بلدهم .

للضحايا بالبقاء على أراضيها " () "تطوعية" () .

هذين الحكمين يشكلان من الفصل الثاني وعنوانه "حماية ضحايا الاتجار " فإنها في الواقع لا

وفر الحماية للضحايا وإنما حماية مصالح الدول المستقبلية لطرد الضحايا. بالنسبة للضحايا،

إلى ظروف الفقر واليأس من التي كانوا يحاولون الهرب منها.

أولئك الذين قاموا بتجنيدهم. طالما ان الضحايا لديهم سبب للخوف من الترحيل القسري، فإنها

وأنها لن تتعاون بشكل كامل مع الشرطة والنيابة العامة من أجل إيجاد ومعاقبة المتاجرين، وأنها لن تكون قادرة ع

التمتع بأي وسيلة للحماية يمكن أن تقدم، بما في ذلك المساعدة الطبية والنفسية والمادية.

(٤٦)

يزيد من تفاقم الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة، وسياسات الدول الغنية التي تسعى إلى مكافحة

الهجرة الطوعية من البلدان الفقيرة. ريق إغلاق حدودها أمام المهاجرين، فتح البلدان الغنية الأبواب أمام

الإجرامية لمتاجرين ، الذي يقوموا تجارية من خلال استغلال ضعف الفقراء.

البعيد سياسة منح ضحايا الاتجار ، وتقديم المساعدة القانونية والعمالة في الدول المستقبلية جنباً

لى جنب مع سياسات الهجرة الجديدة، التعاون الدولي وجهود الوقاية في بلدان المنشأ

مكافحة الاتجار غير المشروع على نحو العدالة الجنائية وحقوق الإنسان. وحيث

الاتجار بالبشر هي الممارسة الأكثر انتشاراً من أشكال العبودية الحديثة التي تهاجم مباشرة كرامة الضحايا

فيجب على تحويل تركيزهم من مناهض هجرة إلى سياسة مكافحة الاتجار غير

المشروع عن طريق التطبيق الكامل نهج قائم ويحمي بطريقة فعالة ضحايا الاتجار بالبشر.

(٤٧)

تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للاتجار من خلال سياسة الوقاية في نهاية المطاف
فاعلية لإدارة هذا التحدي في مجال حقوق الإنسا . ازدادت قابلية التعرض : العوامل الاقتصادية
الفقر والبطالة والمديونية؛ العوامل الاجتماعية والثقافية ، والتمييز بين الجنسين
وغيرها من أشكال التمييز ، والعوامل القانونية مثل عدم كفاية اليعات والفساد
في القطاع العام؛ والعوامل الدولية، مثل، زيادة هجرة الأيدي من الإناث من ناحية وزيادة سياسات الهجرة
التقييدية من ناحية أخرى، خدمات العمالية الرخيصة غير المحمية
() .

- اوضاع السجن غير الإنساني والحجز التعسفي والاختفاء القسري

(٤٨)

الحق في الحرية الشخصية هي واحدة من أقدم حقوق الإنسان توافق مع الرغبة الأساسية للبشر قيوداً
صارمة على حرية الإرادة والاستقلال. هذا كثير من البشر وعلى رأسهم الشعوب الأصلية يعتبروا
الحرية الشخصية اعتداء على كرامتهم. ومع ذلك، الحرمان من الحرية مشروع
، مثل حبس الجاني بعد إدانته من قبل محكمة مختصة والاحتجاز السابق للمحاكمة
لذين يشتهب في أنهم ارتكبوا جرمًا ترحيلهم شار الأمراض المعدية.
في جميع هذه الحالات ساسي في الحرية الشخصية يجب أن ية
من حيث ضروري مثل هذه التدابير. وينبغي أن يسمح بالاحتجاز إذا كان أي تدبير أقل
يخدم غرض تحقيق هدف معين مشروع ينبغي أن يكون خاضعاً لرقابة قضائية، ويجب أن يكون لمدة لا تزيد ع
، فإن الملايين من البشر في مجموعة كبيرة ومتنوعة من البلدان في جميع أنحاء العالم
هم ضحايا الاعتقال التعسفي لأسباب مختل . أنهم قد يكونون سجناء فراد الذين يعاقبون عن تعبير
غير عنيف من الأفكار السياسية ويعتبروا أهدافاً للاضطهاد السياسي من قبل الحكومات ي
تميزي.

(٤٩)

عظم الضحايا الاعتقال التعسفي هم البشر الذين يقضون سنوات طويلة خلف القضبان وذلك
يط هو أن إدارة العدالة في بلدانهم لا . القبض عليهم من قبل رجال الشرطة من دون ما يكفي من
، وكثيرا ما تعرض للتعذيب من أجل انتزاع اعتراف منه
واتهم على أساس من البيانات التي صدرت خلال استجواب الشرطة له . العديد
وضعهم محاكمة لأن القضاة ليسوا مستقلين، ولأن المحاكمات الجنائية

تأخيرات طويلة. يعاملون من قبل الشرطة والمدعين العامين والقضاة والمسئولين
في انتهاك صارخ لحق المتهم في أن يكون بريئاً حتى تثبت إدانته من قبل محكمة مختصة ومحايدة ومستقلة.
الممارسة الروتينية يحكموا عليهم في نهاية المطاف الزمنية التي قضاها بالفعل في
التعسفي من الأغنياء الفقراء هم أكثر عر .
لأنه يفتقروا إلى الوسائل اللازمة لتوفير محام
الشرطة الفاسدين، والمدعين العامين والقضاة أو .
إنهم يتعرضون لأشد الظروف
نسائية في السجون حيث يقى يكفي من الغذاء والدواء ومرافق صحية مناسبة في كثير من الأحيان
الذين يدفعون أو الذين تقدم لهم هذه الخدمات من قبل عائلاتهم.

(٥٠)

هناك أكثر من ملايين المعتقلين والسجناء في جميع أنحاء سواء كان احتجازهم بصورة تعسفية أو
() . وهناك نسبة كبيرة من هؤلاء محتجزون في ظروف تصل إلى حد المعاملة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة،
انتهاكا للحقوق المدنية السياسية الاقتصادية الاجتماعية أو الثقافية . في كثير من بلدان
العالم، ليس فقط في الجنوب، مصابين بمرض السل وغيرها من الأمراض شديدة
العدوى وانعدام المرافق الضرورية لتلبية الحد الأدنى من حياة كريمة. التسلسل الهرمي للسجين والعنف هما من
كثير من السجون ما يفوض مسؤوليتها لحماية المعتقلين التمييز
لمعتقلين المميزين. فإنه ليس من المستغرب أن الفئات الضعيفة، مثل الأحداث، والمعوقين
والشواذ جنسياً من الرجال والنساء الأجانب أو أعضاء الأقليات العرقية والدينية تعاني أشد المعاناة في ظل هذه
. واحدا من التحديات الرئيسية المتد بحقوق الإنسان التي نواجهها هي تحسين أوضاع السجون
، بحيث يمكن للمعتقلين أن يعيشوا في كرامة.

.....
.....
() A/RES/55/25 8 يناير () () المرجع نفسه . () المرجع نفسه ،
() () المفوضية الأوروبية ، تقرير من فريق الخبراء ' (بروكسي)
ديسمبر () . () ' ')
() .

(٥١)

في كثير من الدول، يخضع المعتقلو لحبس الانفرادي، لأغراض وقائية، والتحقيق
تأديبية أو باعتبار ذلك شرطاً للأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، الحياة أو السجن لمدد طويلة على
الرغم من أن فترات طويلة من الحبس الانفرادي له عواقب وخيمة على الصحة العقلية لـ لمعتقلين.

السياسيين
لاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، ولا سيما في حالات السجناء
الحرمان من الحرية الشخصية يليها
رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير أو مكان
يشكل هذا
خطيراً لأنها تضع الضحايا في موقف عاجز خارج نطاق حماية القانون، ويجعلهم عرضة
للتعذيب والقتل العشوائي أو ما شابه ذلك الانتهاكات الجسيمة.

(٥٢)

التعذيب هو واحد من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الر
جوهر الكرامة الإنسانية. ه يُمارس في كثير من بلدان العالم، سواء ضد السجناء السياسيين
سياق نظام العدالة الجنائية العادية. يشكل أخطر
شديد على شخص عاجز الاعتقال يكون
التخويف أو تمييز. حظر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقاب هو واحد
قليلة غير قابلة للانتفاص، وحتى في ظل ظروف استثنائية، مثل حالة الحرب أو التهديد بها
عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو الإرهاب أو أية حالة طوارئ عامة أخرى. على الرغم من أن التعذيب مورس
على نطاق مخيف في عدد كبير من البلدان والحكومات والمسؤولين ما ينف مثل هذه الممارسات،
قلة أي تحقيقات ذات مغزى. التعذيب يمارس عادةً بواب مغلقة أي بدون شهود مستقلين
بالنسبة للضحايا مثل هذه الممارسة من التحقيق في ادعاءات التعذيب يلجأ المسؤولين
العديد من البلدان إلى عادة إلقاء اللوم على الضحايا لتوجيه الاتهامات الكاذبة.

(٥٣)

وللمرة الأولى منذ سنوات عديدة، والحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو
المهينة أو العقاب بموجب القانون الدول
عالية من الديمقراطية سياق الحرب ضد الإرهاب بعد الهجمات الإرهابية في
" أو سيناريوهات مشابهة، الإرهابيين المشتبه بهم في السلامة الشخصية والإنسانية
استخباراتي والشبكات الإرهابية،
رهابيين المشتبه بهم خارج حماية القانون وحجزهم
، لفترات غير محدودة من الزمن دون توجيه أي تهمة جنائية تعريضهم لأساليب
الاستجواب القاسية في كثير من الأحيان تص حد التعذيب وعن طريق رساله يسمى "رحلات التسليم"
بلدان عرفت بممارسة التعذيب.

(٥٤)

عدم التعرض للاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري والمعايير الدنيا لمعاملة المحتجزين
تعريفها بشكل جيد لمعاهدة
منهجية الحرمان الشديد من الحرية الجسدية بما يخالف
القواعد الأساسية للقانون الدولي، والتعذيب والاختفاء القسري تشكل أيضا جرائم ضد الإنسانية () .
المعاهدة الدولية الخاص بالحقوق المدنية والسياسية () معاهدات
بالتعذيب . اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية
نسانية أو المهينة لعام والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام
ف لمنع التعذيب والاختفاء القسري، تجريم كل هذه الممارسات
المحلي وتقديم الجناة السلطات القضائية القضائية
العالمية، وإتاحة الفرصة للضحايا . الآليات
الحد الأدنى من المعايير المتعلقة بالحق في الحرية الشخصية ومعاملة المعتقلين () . وأخيرا
الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب لعام يطلب آليات وقائية وطني ، أي هيئات
مستقلة محلية أوكلت إليها مهمة القيام بزيارات مفاجئة إلى جميع أماكن الاحتجاز والتحدث على انفراد مع أي

(٥٥)

هذه الالتزامات على محمل الجد من قبل الحكومات ونفذت بشكل سليم يكون من السهل القضاء
ممارسات الاعتقال التعسفي والتعذيب وا . هذه الممارسات تشكل اله
الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان فيها يجب أن يكون على
الأولويات في السنوات المقبلة. الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية لا تزال تلجأ إلى هذه
لا يمكن الخاضعين لولايتها القضائية أن يتحروا من الخو .

عليه مسؤولية ضمان أن لا يوجد ملاذ آمن لمرتكبي مثل هذه الممارسات لأولئك الذين
مسئولياتهم السياسية أو العسكرية تباح مثل هذه الممارسات.

.....
() ، على سبيل المثال ، المادة
نئية الدولية. ()
المعاهدة الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية () لنموذجية الدنيا لمعاملة السجناء
يوليو ()
سنة لمعاملة السجناء ، A/RES/45/111 ديسمبر
الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين / RES/34/169 ديسمبر
بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن ، A/RES/43/173

، ودليل التصفي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وغيره من العقوبة القاسية أو
نسانية أو المهينة () (مفوضية حقوق الإنسان ، جنيف ،)
بالتصفي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وغيره من عاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة ،
A/RES/55/89 فبراير ، وقواعد الأمم المتحدة لحماية الأحداث المجردين من حريتهم ،
A/RES/45/113 ديسمبر ؛ ومبادئ آداب مهنة الطب المتصلة بدور الموظفين الصحيين ،
ولا سيما الأطباء، في حماية السجناء والمحتجزين من التعذيب وغيره من العقوبة القاسية أو
نسانية أو المهينة ، A/RES/37/194 ديسمبر .

٦. تغير المناخ: تحدٍ عالمي للأمن والتنمية وحقوق الإنسان وكرامة الإنسان في القرن الحادي والعشرين

(٥٦)

في بداية الألفية الجديدة العلماء يناقشون ما إذا كان تغير المناخ
ي . يستخدم السياسيون هذا التشكك تغير المناخ كذريعة لعدم اتخاذ . اليوم، هذه
المناقشة قد انتهت. التقرير التقييمي الرابع للفريق الدولي المعني بتغير المناخ علمي على أن تغير
المناخ هو حقيقي أيضاً () .

(٥٦)

منذ قدوم الحقبة الصناعية في ا
وهناك أدلة علمية قاطعة تربط بين ظاهرة الاحتباس الحراري والزيادة في تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي
. عندما يتجاوز عتبة درجة مئوية مخاطر الكوارث البيئية بها والتي
إنسانية لا يمكن تصورها سوف . آثار تغير المناخ هو مسعى طويل الأجل.
ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي لفترة طويلة. الناس الذين يعيشون في بداية
الثاني والعشرين يزد إلى التعايش مع عواقب انبعاثاتنا كما نعيش
انبعاثات من زمن الثورة الصناعية () .
العالمية بشكل كبير حتى عام ير المناخي الخطير
درجة مئوية ظاهرة الاحتباس الحراري. تحقيق هذا الهدف يتطلب اتخاذ إجراءات فورية و
يسبق لها مثيل. فإن العالم يفتقر إلى وعلى المدى الطويل
يرسم طريقاً لتجنب تغير المناخ الخ . فترة الالتزام الحالية من بروتوكول كيوتو في عام
لديه فرصة لوضع هذا الإطار.

(٥٨)

التدهور البيئي وتغير المناخ على ينظر إليها على مدى واسع على أنها واحدة من العديد من التحديات للتنمية البشرية () . زيادة الأخيرة في الكوارث البيئية، التي هي، جزئياً على الأقل ناجمة عن تغير المناخ، مثل الفيضانات والجفاف والأعاصير والأزمات الغذائية، تغير المناخ هو في حد ذاته يشكل تحدياً لأمن الإنسان كما هو الحال بالنسبة للتنمية البشرية. لفقراء الذين يعي في المناطق الحساسة بيئياً وغيرها من الدول الجزيرية الصغيرة والمناطق الساحلية، والأراضي القاحلة وشبه القاحلة ، والبلدان ذات النظم الإيكولوجية الجبلية الهشة والمناطق ارضة للفي ازيداد خطر الكوارث البيئية يشكل خطراً كبيراً على كل طموحاتهم في العيش في حرية من العوز والتحرر من الخوف.

(٥٩)

الأسباب البشرية تغير المناخ لم تعد متنازع عليها فإن هذا كبير للبشرية هو أيضاً يدخل () . وهناك عدة أسباب لأن يكون تغير ، تغير المناخ يسبب انتهاكات لممتلكات والصحة والحياة. وثانياً تغير المناخ يثير مخاوف كبيرة حول المساواة والعدالة الاجتماعية العالمية. فبينما البلدان الصناعية الغنية وشعوبها هي عن تغير المناخ فقيرة هم الأكثر معاناة من آثاره: الفقراء من سكان الأحياء الفقيرة في الأراضي المنخفضة والمناطق الساحلي زارعي الكفاف في المناطق القاحلة، ومجتمعات السكان الأصليين، والأشخاص الذين شردوا بسبب الكوارث البيئية والذين ينشدون الحماية كلاجئين بيئيين وأولئك الذين يهاجرون هرباً ثار السلبية لتغير المناخ. أخيراً تغير المناخ هو مشكلة عالمية تتطلب حلاً عالمياً. الدولية يستند على القيم المقبولة عالمياً ذات الصلة لمن عليهم ، وآليات للمساءلة والتعويض. وكما يؤكد تقرير التنمية البشرية / تغير المذ سيكون فشل سياسي يستحق وصفه بأنه " إهانة لضمير البشرية" () .

(٦٠)

النهج القائم على حقوق الإنسان لتغير المناخ سيزيد من التركيز على آثار حقوق الإنسا سياسات التخفيف والتكيف () . سيكون على سياسات التخفيف بالضرورة وقود الحفريات. البلدان الصناعية، على سبيل المثال وقود الحيوي، أي تحويل المحاصيل لاستخدامها . كان التأثير لتشجيع المزارعين في الدول الغنية و الفقيرة على التحول من المواد الغذائية إلى الحيوي. إنتاجية السماد الحيوي هي أعلى نسبة في البيئات الاستوائية وتكاليف إنتاج الوقود الحيوي الإيثانول، هي أقل في البلدان الفقيرة هذه السياسة إلى تغييرات كبيرة في الزراعة في هذه

لها آثار سلبية ملحوظة على الأمن الغذائي (الغذائية الأخيرة) . النهج القائم على حقوق الإنسان من شأنه أن يساعد على تقييم آثار هذه السياسات على الأمن الفقيرة.

(٦١)

تشير سياسات التكيف إحياء الظروف الجديدة ظاهراً الاحتباس الحراري وتغير المناخ . فمن الواضح أن البلدان الغنية، مثل هولندا، هي في وضع أفضل لحماية سكانها من ارتفاع منسوب مياه البحر من الدول الجزيرية غير في المحيط الهادئ. ، والتكيف مع تغير يتم التعامل معه بوصفه هامشياً، والأموال الإضافية التي وعد بها الدول الغنية إلى الدول الفقيرة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ قد أتاحت فقط على نطاق محدود جداً. لاحظ تقرير التنمية البشرية كونه "الم لا يمكن أن يتروكا السباحة مع موارده الخاصة بينما تحمي الدول الغنية مواطنيها وراء تحصينات الدفاع المناخي. العدالة الاجتماعية لتكيف ()".

.....

() الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، سوزان سليمان وآخرون (Eds). 'تغير المناخ : الفيزيائي' مساهمة الفريق العامل الأول في تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير () كامبريدج، كامبردج، نيويورك () . () للحصول على ما يلي المرجع نفسه 'تقرير التنمية البشرية / : محاربة تغير المناخ: () ريف ماكملان ، نيويورك () . () (لكي تتاح لهم فرصة : درجة مئوية فوق المستوى ما قبل الصناعة وسيطلب تحقيق استقرار تركيزات غازات الدفيئة في يون من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، بالمقارنة مع التركيزات الحالية من المليون، وتركيزات أقل من عصر ما قبل الصناعة من جزء في المليون. ' تقرير التنمية البشرية / ، الحاشية . - . () ، على سبيل المثال ' تقرير التنمية البشرية / ، الحاشية . () لى سبيل المثال، الدولي لسياسة حقوق الإنسان، 'تغير المناخ وحقوق الإنسان، الدليل الخام' (مجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان، جنيف،) . راجع أيضاً القرار / ' الإنسان وتغير المناخ'، الذي يطلب من المفوضة السامية لحقوق الإنسان إجراء دراسة مفصلة عن العلاقة بين تغير () . ' تقرير التنمية البشرية / ، الحاشية (() ، على سبيل المثال، الدولي لسياسة حقوق الإنسان، الحاشية . وما يليها. () والدورة الاستثنائية الأولى لمجلس حقوق الإنسان بشأن مسألة الموضوعية في مايو

: رؤية الهيئة العليا للإغاثة - / مايو ()
' تقرير التنمية البشرية / ، الحاشية

(٦٢)

كثير البحوث يجب القيام به بشأن آثار تغير المناخ والتخفيف من أثارها المختلفة، وسياسات التكيف ، وقبل كل شيء من قبل الناس الضعيفة في البلدان الفقيرة. في حين أن البلدان الغنية لا تزال ترفض التنمية، وبوجه خاص، أي مطالبات قانونية من الفقراء والدول الفقيرة ضد الع لتقديم التعاون في مجال التنمية، وهذا التقصير مسؤولية عالمية لم يعد قابلاً المستقبلية لتغير المناخ على حق الفقراء في الحصول على الغذاء والماء والسكن والصحة والحياة وغيرها من حقوق ير المناخ قد يكون الدول الغنية حين أن الفقراء يعانون أكثر الآثار السلبية ليست مجرد الأخلاق والعدالة العالمية، ولكن التزاماً الدول الغنية من حقوق الإنسان الدولية إلى المشاركة في تحمل العبء الرئيسي التخفيف من حدة أسباب تغير المناخ ومساعدة البلدان الفقيرة في جهودها الرامية إلى التكيف مع الظروف السلبية الناجمة عن تغير المناخ.

(٦٣)

آثار تغير المناخ حقوق الإنسان تشير إلى الحاجة الماسة للانتقال من قانون حقوق الإنسان التقليدي مع الدول حاملين آخرين للواجب، بما في ذلك المنظمات الدولية . إن تغير المناخ يشكل خطراً كبيراً الحادي والعشرين، والمسؤولية المشتركة ل ميع نهج حقوق الإنسان في الحادي والعشرين. ولكن تغير المناخ ليس مجرد تهديد إنه يشكل أيضاً تحدياً كبيراً الغنية والفقيرة على حد سواء لوضع خلافاتهم الداخلية جانباً عن حقوق الإنسان والتنمية والسياسات الأمنية يشاركوا قواهم بروح عالمية حقيقية حماية كوكبنا والبشرية لمكافحة وتغير المناخ، عن طريق اتخاذ تدابير وقائية ، والتخفيف من رد الفعل بما يتفق مع حقوق الإنسان العالمية، ولاسيما تلك المتعلقة

٧. معالجة الفجوة في التنفيذ: نحو ثقافة عالمية لحقوق الإنسان

- من وضع المعايير إلى التنفيذ والرصد والتفوية والوقاية

(٦٤)

الحادي والعشرين كبيراً من التقدم في الترويج لفكرة حقوق الإنسان ،
معياري يقابله من التزامات ، وإيجاد
هيئات رصد وإجراءات فعالة قادرة لتقييم الحالة الفعلية لتنفيذ حقوق الإنسان في جميع بلدان . ذلك هو بالضبط
ما لدينا تحسين القدرة على الرصد تمارس بصورة مشتركة بين الهيئات الحكومية والمستقلة لحقوق الإنسان
وهيئات الخبراء والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات الفاعلة في
المجتمع المدني الذي يمكن أن ندرك ما هو حجم الفجوة بين الالتزامات القانونية و الحالة الواقعية على الأرض.

(٦٥)

التحدي الكبير في الحادي والعشرين هو أو على الأقل تضيق هذه الفجوة في التنفيذ إلى حد كبير والتي من
الواضح أنها تقوض صحة وشرعية الملزم قانونياً
ع المعايير والرصد لحماية حقيقية وتنفيذ حقوق الإنسان والوقاية الفعالة من انتها .
نحن في طور الانتقال من النموذج التقليدي للمسؤولية الحصرية نهج القرن الحادي والعشرين
لمسؤولية المشتركة. التمتع بالحق في الغذاء والسكن والملكية، والتعليم لخصوصية
، والسلامة البدنية أو الحياة بسبب الفقر أو آثار تغير المناخ، سيكون من غير المجدي وغير
التي يعيشون فيها للمساءلة. كونهم نزحوا من أراضيهم التقليدية والممتلكات والوطن قد يكون
عن الممارسات التجارية للشركات عبر ع مستويات سطح البحر بسبب
العالمي أو من سياسات التطهير العرقي للجماعات المتمردة. على الرغم من تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان
لا يزال في المقام الأول واجب ومسؤولية الحكومات الوطنية عالج الفجوة في التنفيذ مع وسائل الانتصاف التي
بق على جميع المكلفين بالواجبات.

(٦٦)

من حيث المبدأ، جه تنفيذ تتم في المحاكم المحلية، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي من قبل المحاكم وهيئات
غير القضائية والهيئات السياسية. المحاكم مهمة مل مع الشكاوى الفردية المكلفين بالواجب
وتقديم تعويضات كافية للضحايا. على الصعيد المحلي يوجد عدد قليل جداً
مع صلاحيات خاصة هيئات ي
إدارية تم إنشاؤها للتعامل مع دعاوى التمييز، أو المتصلة باللجوء والهجرة والعمال . مثل هذه الهيئات
الحرمان من تكافؤ فرص العمل، وحقوق التصويت والحقوق المدنية، والحرمان من الحماية

المتساوية. أمام المحاكم العادية أو أمام المحاكم الدستورية .
بالنسبة لكثير من الضحايا يصعب الوصول الحماية القضائية
، والضحايا لا يحصلون على تعويض كاف عن الضرر. ولذلك فمن المهم على الدول أن تنشئ الهيئات
مع السلطات القضائية في المسائل الهامة من أجل الحقوق المدنية و اقتصادية.
الصعيد الإفريقي، هناك محا ، ومنظمة الدول الأمريكية أي
الاتحاد الأفريقي. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الوصول إلى هذه المحاكم هي
عملية صعبة للغاية. الأفراد ليس لديهم إمكانية الوصول المباشر إلى المحكمة الأمريكية لحقوق وحالياً
يوجد أي وصول إلى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان . ، فإن هذه المحاكم في
مع الحقوق المدنية والسياسية ولها صلاحيات محدودة لتقديم تعويضات كافية
الشكاوى المقدمة ضد العناصر الفاعلة غير الحكومية.
هيئات شبه قضائية ليس لها ومنح التعويض للضحايا.

(٦٧)

شكل الحماية القضائية والتنفيذ والمكلفين بالواجب
الآخرين لتنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان هو دائماً رد الفعل محاولات رامية إلى تقديم بعض
التعويض عن الضرر الذي سبق أن عانى منه الضحايا. في التحليل النهي ، يجب أن يكون الهدف النهائي الوقاية.
ومن أجل تحقيق هذا الهدف النبيل، المطلوب تنفيذ مجموعة متنوعة واسعة من التدابير، والتي هي ذات طبيعة غير
قضائية، ويجب أن تؤخذ في المقام الأول على المستوى المحلي مع المساعدة المناسبة من الهيئات الإقليمية والدولية.
الهيئات المركزية لتنفيذ غير ندي هي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع صلاحيات واسعة
المكلفين بالواجبات غير الحكوميين، والتي ينبغي أن . على الصعيد الإقليمي
مجموعة واسعة من الهيئات غير القضائية مهمة لتعزيز حقوق الإنسان من قبل المنظمات الإقليمية المختلفة.
الدول الأمريكية لحقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، أمثلة جيدة لهيئات الإقليمية مع
ولاية واسعة الأنشطة الترويجية أن جميع حقوق الإنسان.

وكالة الحقوق الأساسية

من الهيئات المتخصصة لشؤون الأقليات الوطنية
وروية لمناهضة العنصرية والتعصب، والشبكة الأوروبية لأمناء المظالم م . على الصعيد العالمي
أهم مؤسسة قضائية من أجل تعزيز حقوق الإنسان هو
هيئات رصد للمعاهدات مهمتها النظر في تقارير الدول لمعاهدات مختلفة
س حقوق الإنسان، والإسهام في تقصي الحقائق، والرصد، وزيادة الوعي
وتعزيز حقوق الإنسان.

(٦٨)

أخيراً تنفيذ يتطلب تقسيم واضح للعمل بين المحاكم والهيئات غير القضائية والهيئات السياسية مع سلطات التنفيذ . يد المحلي والبرلمان ، بما في ذلك أجهزة التنفيذ ، والهيئات السياسية هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان التزامات حقوق الإنسان الدولية وتنفيذها وإدراكها. على الصعيد الإقليمي، الهيئات السياسية ، والجمعية منظمة الدول الأمريكية، والجمعية العامة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي سيان ومجلس جامعة الدول العربية هي والتوصيات القضائية وشبه القضائية وغير القضائية وهيئات الـ رسة العملية. على الصعيد العالمي، فإن هذه المسؤولية ولكن الجمعية العامة ومجلس الأمن أيضاً تنفيذ وتقوية مهام معينة.

- هيئات التنفيذ غير القضائية لحقوق الإنسان ()

(٦٩)

تباقية و وقائية لتنفيذ حقوق يتم اتخاذها لتسهيل إجراءات تهدف إلى تهيئة الظروف المواتية احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان. إن التنفيذ الفعال لجميع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان هو مهمة ضخمة وشاقة ومعقدة تتطلب إرادة سياسية وتخطيط استراتيجي على الصعيد المحلي والصعيد الوطني والإقليمي . حين أن الإرادة السياسية يجب أن تأتي من الحكومات والمنظمات الدولية والشركات عبر وغيرها من الجهات الفاعلة القوية ضع خطط العمل الدقيقة لحقوق الإنسان والإشراف على تنفيذها يتطلب مستقلين.

(٧٠)

في مهمتها المتمثلة في تنفيذ حقوق الإنسان على الصعيد المحلي والصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من جانب هيئات تنفيذ مستقلة غير قضائية لحقوق الإنسان قد تم الاعتراف بها بشكل متزايد من جانب المجتمع الدولي. ، قررت الجمعية العامة، باعتماد مبادئ باريس جميع الدول إلى إنشاء، بموجب تشريع دستوري أو عادي وطنية تعددية لحقوق الإنسان مع ولاية واسعة تهدف منع ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان وكفالة التنفيذ المحلي حقوق الإنسان الدولية () . في السنوات الأخيرة معاهدات دولية تـ هيئات رصد وتنفيذ محلية ، مثل آليات وقائية وطنية في إطار البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب أنيط مهمة القيام بزيارات وقائية لجميع أماكن الاحتجاز، وخاصة آليات مستقلة لتعزيز وحماية ومراقبة التنفيذ على المستوى المحلي لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(٧١)

ن الحكومات في جميع مناطق العالم، استجابت لدعوة الجمعية العامة لإذ
اللجان الوطنية لحقوق الإنسان أو آليات مماثلة غير قضائية، ما يقرب من نصف هذه المؤسسات
قبل لجنة التنسيق الدولية بوصفها استوفت جميع المعايير باريس () . ، هذه المؤسسات تفتقر إلى
الاستقلال أو بعض الاختصاصات الرئيسية لمؤسسة حقوق الإنسان الوطنية.
الوطنية. المزيد من الاحتياجات يتعين القيام به من أجل التصدي بفعالية لفجوة التنفيذ على
كل الدول تنشئ حقاً وطنية .
وطنية شاملة مع خطة عمل واضحة الأهداف والأولويات والمؤشرات والمعايير
المحددة زمنياً. وهذه الخطة ينبغي أن تكون موجهة نحو مختلف الالتزامات في إطار المعاهدات الدولية لحقوق
الإنسان وإقامة أهدافها على أساس تحليل شامل ومستقل عن الحالة العام .
ينبغي مؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن شارك مشاركة كاملة في تيسير ورصد تنفيذ الأهداف
والغايات والمعايير المحددة في خطط العمل. ويجوز أن يساعده في هذه المهمة.

(٧٢)

بدلاً من زيادة عدد هيئات غير قضائية على المستوى الإقليمي والعالمي، لا بد من تنفيذ المعايير
الدولية لحقوق الإنسان وتعزيزها من خلال إنشاء وتطوير مؤسسات مستقلة حقيقية وطنية فعالة لحماية حقوق
المساعدة المقدمة إلى هذه المؤسسات.

() للحصول على الهيئات القضائية الوطنية،
ديسمبر () . لجنة التنسيق الدولية ،
A/RES/48/134 () .
لوطنية.

تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان في يعتمد إلى حد كبير على مدى فعالية نظم الحماية الوطنية
لترتيبات المؤسسية دستوري وقانوني لضمان حماية حقوق الإنسان، في غياب
لجان حقوق الإنسان الوطنية،
يمكن . فهذه المؤسسات كثيراً ما تكون مثقلة بالأ
، ووكالات التنمية الدولية ومجتمع المانحين الثنائيين ينبغي أن تحدد
حسن سير المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على سبيل الأولوية لأنشطة التعاون التقني. يجب إنشاء
لحماية نسان الوطنية ي ي ، ليس فقط من قبل

الوطنية لحقوق الإنسان، ولكن من جانب كل من هذه المؤسسات الوطنية ذات الصلة. هذا الصندوق من شأنه أن يشكل نهج الحادي والعشرين متعدد الأطراف لتعزيز القدرات الوطنية لجعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة بالنسبة للجميع. في ضوء مسؤوليتنا المشتركة للحماية ضد الهجمات على الكرامة يمكن أن يأتي التمويل من الجهات الفاعلة بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع ، كما حدث في سياق المبادرات الرامية في مجال الصحة العالمية.

(٧٣)

نهج القرن الحادي والعشرين تقاسم المسؤولية، فإنه لا يكفي فقط أن الحكومات الوطنية الفجوة في التنفيذ. في سياق سياساتها مسؤولية فإن المؤسسات العالمية وغيرها من المؤسسات التجارية القوية ينبغي أن تعتمد خطط عمل ذات أهداف ومعالم واضحة فيما يتعلق بالوفاء بمسؤولياتها لحقوق الإنسان. الوطنية لحقوق الإنسان يجب أن تلعب دوراً في تشجيع وتسهيل نهجاً يستند بالمسؤولية المنظمات الحكومية الإقليمية والعالمية الدولية أيضاً في حاجة إلى رؤية واضحة لكيفية معالجة الفجوة في التنفيذ. يهدف إلى تزويد توجيهات في هذا الصدد.

- الحاجة إلى محكمة دولية لحقوق الإنسان

(٧٤)

فكرة إنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان ليست جديدة. بشدة الحكومة الاسترالية ولية لحقوق الإنسان. ، وهي اتفاقية تصاحبها تدابير تنفيذ. الموافقة في غضون فترة قصيرة نسبياً الإنسان الذي اعتمده الجمعية العامة في ديسمبر . صياغة اتفاقية ملزمة الإيديولوجية للحرب الباردة، والتي أدت في النهاية إلى اعتماد معاهدتين دوليتين مع تدابير تنفيذ ضعيفة في عام . مقترحات هيكلية ، مثل المبادرة الاسترالية للمحكمة الدولية لحقوق الإنسان ية السامية لحقوق إنشاء محكمة الجزاء الدولية على النحو المتوخى في المادة السادسة من اتفاقية الجماعية لعام لم تتح له إدراكها . برلين، تم تنشيط هذه الأفكار. ية السامية لحقوق الإنسان تم الاتفاق عليه خلال مؤتمر فيينا ، وأنشأ بعد ذلك بوقت قصير رار للجمعية العامة. المحكمة الجنائية الدولية بعد سنتين المحاكم الجنائية المخصصة ليوغوسلافيا محكمة الدولية لحقوق الإنسان . خيالية على الرغم من أن المحاكم الإقليمية لظر الكثيرين والأمريكتين وأفريقيا.

(٧٥)

ه إذا لم يوجد ليس هناك حق هو تبرير كمة الدولية لحقوق
، هي فكرة موجودة في معظم النظم القانونية. أكدت هذه الفكرة في وقت لاحق الجمعية العامة عندما اعتمدت
المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة
لقانون حقوق الإنسان الدولي والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي ().
التزاماته المكلفين بالواجبات يقتضي المساءلة، المكلفين بالواجبات ينبغي أن يتحملوا المسؤولية
القانونية في حالة انتهاك مزعوم لهذا الالتزام وتكون قيد المسائلة القانونية أمام محكمة وطنية مستقلة إقليمية أو
دولية. كمة انتهاكاً، يجب أن تكون لها سلطة إصدار أمر لتعويض مناسب، بما في ذلك إعادة التأهيل
والتعويض والترضية وضمان ، وهذا هو النهج القانوني العام لمدنية. لماذا ينبغي أن تكون
نتهاكات حقوق الإنسان؟ يغني عن القول،
هيئات تنفيذ

(٧٦)

مثل المحكمة الجنائية الدولية، يمكن محكمة الدولية لحقوق الإنسان محكمة دائمة مع القضاة المهنيين بدوام
كامل إلى أن تنشأ بموجب معاهدة متعددة الأطراف تحت رعاية (). يجب أن تكون مخ
بطريقة نهائية وملزمة لأي الشكاوى التي يرفعها الأفراد أو الجماعات أو الكيانات القانونية بدعوى انتهاك أي حق
من حقوق الإنسان وجدت في معاهدات حقوق الإنسان الدولية الملزمة على المكلفين بالواجبات. يمكن أن تكون هذه
الشكاوى المرفوعة ضد الدول التي صدقت على النظام الأساسي للمحكمة وما يتصل بها من معاهدات
إذ تضع في اعتبارها مسؤوليات عالمية من المنظمات الحكومية الدولية، مثل الأمم المتحدة ووكالاتها
، مثل هذه المنظمات ينبغي أيضاً أن تكون خاضعة
. كما ينبغي للمحكمة أن يكون لها اختصاص على الشركات العالمية وغيرها من المؤسسات
التجارية، والمنظمات الدينية وغيرها من الكيانات القانونية أي التي لها مقعد أو تعمل في أراضي دولة طرف.

(٧٧)

الشكاوى الفردية بعد استنفاد جميع سبل الانتصاف المحلية المتاحة. فيضاد
المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، يمكن أن تشجع الدول على أن تنشئ أو
الداخلي لحقوق الإنسان لمباشرة تطبيق جميع المعاهد
المحكمة الدولية للدولة المعنية.

.....

() FA/RES/60/147 () . () مانفريد نواك، حكمة الدولية لحقوق الإنسان' ()

()

ية لا توفر مرضية للضحية، يكون لها الحق في تقديم شكوى إلى المحاكم الدولية لحقوق الإنسان ، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي. والأمر متروك للضحية اختيار يبدو أنه الأكثر فعالية استخدام التراكمي لسبل الانتصاف الدولية ينبغي استبعادها. لا يسمح باستئنا المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان لذلك ينبغي أن تكون مقبولة. الإنسان الإقليمية لها أمر التعويض المناسب لجبر الضرر.

(٧٨)

نحن نعتبر أن إنشاء المحكمة الدولية لحقوق الإنسان هدفا رئيسيا في جدول أعمال حقوق الإنسان في الفترة والدعوة لإجراء دراسة أكثر تفصيلاً من جانب فريق من الخبراء يتم بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة عن سيل النهوض نحو إنشاء محكمة دولية

٨. الخلاصة والتوصيات

- الإنجازات والمشاكل والتحديات: حقوق الإنسان في ازمه

(٧٩)

على الرغم من الإنجازات المهمة منذ اعتماد الإعلان الع نهاية الحرب الباردة يجد نفسه اليوم في أزمة حقيقية

(٨٠)

الفجوة بين التطلعات الكبيرة لحقوق المرير على الأرض وبين قانون حقوق الإنسان وتنفيذه، وبين الكلام المنمق عن الحكومات وغياب الإرادة السياسية للوفاء بوعودها هي المشكلة الرئيسية، وتضييق هذه الفجوة التحدي الرئيسي في عصرنا.

- كرامه الإنسان

(٨١)

كرامة الإنسان هي السمة الأساسية التي تميز الإنسان عن غيره من المخلوقات. كرامة الإنسان والطابع الفريد حرية ، والقدرة على الاختيار الأخلاقي والاستقلالية الفردية. المتأصلة في جميع بني البشر ه لمرير الأخلاقي والفلسفي للمساواة وحقوق الإنسان العالمية الأخرى.

(٨٢)

فبينما جميع حقوق الإنسان تجد المبررات الأخلاقية والفلسفية في الكرامة الإنسانية، ليس كل انتهاك أو من حقوق الإنسان يشكل اعتداء على كرامة الإنسان. عمال الحالي يهدف في الم التصدي لهذه القضايا الأساسية لحقوق الإنسان ، والتجريد من الإنسانية. تتكون هذه النواة لحقوق المدنية والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأساسية.

- المسئوليه المشتركه لنهج القرن الحادي والعشرين

(٨٣)

يجب أن ينتقل المسئولية حصرية نهج القرن الحادي والعشرين لمسئولية المشتركة لجميع الجهات ال زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها العناصر الفاعلة غير الحكومية سات الدولية والشركات العالمية والمؤسسات الدينية في الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

(٨٤)

المسئولية المشتركة لا تشمل فقط المساءلة التي تنتهك ، ولكن أيضا الإجراءات الإيجابية الرامية إلى الوفاء تدريجيا .

(٨٥)

المجتمع الدولي يتحمل مسئولية مشتركة لإيجاد سبل فعالة لتيسير تنفيذ جميع حقوق الإنسان للجميع. ينبغي أن تمتد مسئولية الحماية لانتها ية والاجتماعية والثقافية، والآثار السلبية لتغير المناخ العالمي.

- التحرر من الفاهه: القضاء على الفقر

(٨٦)

يجب أن يتحول هدف القضاء على الفقر من مجرد هدف التنمية الطوعية إلى حقوق الإنسان الملزمة قانوناً الدول الغنية والفقيرة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي على حد سواء.

(٨٧)

القضاء على الفقر هو من التزامات حقوق الإنسان التي يمكن التعهد بها وتنفيذها على نحو الحكومات الوطنية للبلدان النامية التي يعيش بها

(٨٨)

يمكن القضاء على الفقر عن طريق اعتماد وتنفيذ النهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية والقضاء على الفقر . مبادئ حقوق الإنسان يجب أن عملية تنفيذ و استراتيجية الحد من الفقر مضمون هذه الاستراتيجية.

(٨٩)

يجب تمكين الفقراء من أجل انتشار أنفسهم من برائن الفقر من خلال سيادة القانون والوصول إلى نهج العدالة. ، والمساواة وحقوق الملكية والحقوق التجارية عن تعزيز الديمقراطية ضرورية للتمكين

(٩٠)

يجب معالجة بطريقة وقائية، ينبغي طريق خلق شبكات الضمان الاجتماعي يف جميع الموارد الوطنية المتاحة، وينبغي أن يعهد الاختصاص لمحاكم الوطنية للنظر في مطالبات ضحايا في القيام بذلك بشكل وقائي. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجتمع الدولي تحمل مسؤولية حماية الانتهاكات الجسيمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٩١)

يجب أن تدمج مبادئ حقوق الإنسان الدولية في التجارة الدولية والقوانين والاتفاقات المالية للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة على النهج القائم على حقوق الإنسان ينبغي أن يطبق أيضاً في صياغة السياسات ذات ، والعدد المتزايد من سكان الأحياء الفقيرة وتدفقات الهجرة العالمية.

- التحرر من الخوف: تعزيز الأمن البشري عن طريق منع العنف

(٩٢)

يجب وقائية طار التي تهدد الأمن البشري، من خلال معالجة الأسباب الجذرية لمثل هذه التهديدات مع ، واستراتيجيات العمل في وقت مبكر والاستفادة من مجموعة كاملة من الأدوات المتاحة كجزء من الأمن والتنمية وجداول أعمال حقوق الإنسان.

(٩٣)

يجب الحفاظ حماية على وجه مبادئ حقوق الإنسان تطوير مجتمعات ما بعد الصراع في إنشاء هياكل ديمقراطية ونظم

(٩٤)

يجب عمل المزيد لتنفيذ 'مسؤولية الحماية'. سياق الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، ينبغي للأمم المتحدة تعزيز آليات الإنذار المبكر عن طريق الاندماج الكامل للنظام . يجب حدة إنشاء قدرات احتياطية عسكرية لانتشار السريع بوصفها آلية . إن الأمم المتحدة يجب أن تدعم ملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني المحاكم الدولية والوطنية والمحاكم الجنائية.

(٩٥)

الإرهاب يقوض القيم الأساسية لحقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد الدولي. يجب القيام بكثير الاحتياجات بذل جهود منسقة لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب العالمي ، وكذلك أسباب تزايد الأصولية الدينية والتعصب. يجب وضع استراتيجية تستند لمواجهة الإرهاب نظر في التزامات الدول بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي وقانون اللاجئين والقانون

(٩٦)

يجب القضاء الذي يؤثر تأثيراً مظاهر العصر الحديث م ، وتكون موجهة من قبل الحكومات والمجتمع الدولي من خلال تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان ومن خلال تحويل التركيز مكافحة الهجرة إلى سياسات لمكافحة الاتجار بالبشر.

(٩٧)

استخدام السجن كعقوبة على الجريمة، والاحتجاز قبل المحاكمة وغيرها من أشكال الحرمان الحرية الشخصية المشروعة يجب تحقق التوازن بين الحق في الحرية الشخصية وهذه تدابير يجب أن ضروري . يسمح تدابير غير كافية لتخدم الهدف المشروع، يجب أن يكون للرقابة القضائية يجب لمدة لا تزيد على الضرورة القصوى، ويجب أن يكون تحت ظروف تضمن الكرامة والعدالة للمعتقلين.

(٩٨)

الملايين من المعتقلين والسجناء في جميع أنحاء العالم محتجزون في ظروف ترقى إلى مستوى المعاملة القاسية أو نسانية أو المهينة. تنتهك دنية السياسية، الاقتصادية الاجتماعية الثقافية ويجب تحسينها من خلال الجهود الوطنية والدولية بحيث يمكن للسجناء العيش بكرامة.

(٩٩)

نسانية والتعذيب والاختفاء القسري تشكل الانتهاكات المباشرة والخطيرة . ينبغي للدول أن تتخذ تدابير وقائية من خلال فتح أماكن الاحتجاز أمام التفويض والزيارات المفاجئة من قبل آليات وقائية وطنية. ، فإن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن ضمان أن لا يوجد ملاذ آمن لمرتكبي هذه الممارسات ، أو لأولئك الذين تحت ليتهم السياسية أو العسكرية مثل هذه

- **تغير المناخ: تحد عالمي للامن والتنمية وحقوق الإنسان وكرامه الإنسان في القرن**

الحادي والعشرين

(١٠٠)

تغير المناخ هو مشكلة عالمية تتطلب حلاً عالمياً. تغير المناخ يسبب انتهاكات حقوق الإنسان وخاصة المعنية لغذاء والماء والمأوى والممتلكات، والصحة والحياة، وتغير المناخ يثير مخاوف كبيرة حول المساواة الاجتماعية العالمية لها تأثير أكبر على الفقراء.

(١٠١)

نهج تغيير المناخ، يزيد من التركيز على سياسات تغيير المناخ
آثارها على يعترف بها ليس فقط ، ولكن أيضا
الدولية، وقطاع الشركات والمجتمع المدني العالمي والجهات .

(١٠٢)

يجب أن تقيم سياسات التخفيف سياسات استبدال الوقود الحيوي
حويل المحاصيل ، وخاصة في البلدان الفقيرة.

(١٠٣)

يجب أن تركز سياسات التكيف دعم الدول الفقيرة قل قدرة على حماية سكانها من آثار تغيير المناخ.

(١٠٤)

يجب أن تجرى المزيد من البحوث بشأن آثار تغيير المناخ والتخفيف التابع لها سياسات التكيف

- التصدي لفجوة التنفيذ: نحو توافه عالميه لحقوق الإنسان

(١٠٥)

يتحتم على المجتمع الدولي يبق إلى حد كبير فجوة التنفيذ بين الالتزامات القانونية
والسياسية للحكومات والمجتمع الدولي إلى احترام وحماية وإ
هذا هو التحدي الأكبر في القرن الحادي والعشرين.

(١٠٦)

يجب علينا على وجه السرعة من وضع المعايير والرصد
حماية حقيقية وتنفيذ وتقوية ، والوقاية الفعالة من انتهاكات حقوق الإنسان.

(١٠٧)

يجب إنشاء الهيئات القضائية غير قضائية في مجال تنفيذ
على وجه الخصوص ، وينبغي أن تكون مستقلة ولها ولاية واسعة
انتهاكات حقوق الإنسان وضمن التنفيذ المحلي للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

(١٠٨)

م وطني فعال لحماية حقوق الإنسان يجب إنشاء صندوق عالمي لدعم وتعزيز جميع نظم حماية حقوق الوطنية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للشرطة والسجون والمحاكم.

(١٠٩)

يجب أن تعتمد الشركات العالمية خطط عمل ذات أهداف ومعالم واضحة، تهدف إلى احترام وإ.

(١١٠)

يجب دولية كمنظير المنشأ حديثاً، التي أنيط بها حماية القضائية لحقوق الإنسان ضد جميع المكلفين بالواجبات.

(١١١)

يجب أن تكون محكمة الدولية لحقوق الإنسان محكمة دائمة بموجب معاهدة متعددة الأطراف تحت رعاية الأمم . فإنه يجب أن تكون مختصة للبت بطريقة نهائية وملزمة بشأن الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية على حد سواء وتقديم تعويضات كافية للضحايا.

(١١٢)

طلب الأمين العام بتفويض خبير نحو إنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان.